



(بسم الله الرحمن الرحيم)

ادارات الشركات تحتاج معالجة
حتى بنجح الاستقرار الاقتصادي

أو

لدينا ازمة ادارة وليس ازمة اقتصادية

اعتقد ويشاركني الكثير الرأي بأنه من الاسباب الرئيسية للأزمة المالية التي حدثت للشركات في الكويت وخاصة الاستثمارية هو سوء الادارة وذلك بسبب التوسع في مشاريع استثمارية محلياً واقليمياً وعالمياً والاقتراض من البنوك والمؤسسات التمويلية المحلية والاجنبية بدون ضمانات تعادل أو تفوق مبالغ القروض، والادهي من ذلك لايوجد لديها ادارات للمخاطر وأن وجدت في البعض فأنها لم تعمل بشكل مهني وصحيح. وأنا لا الوم كل ادارات الشركات ولكن معظمهم، فمنهم اعتمد على قراراته بدون الرجوع الى الاستشارة والمختصين والأخر اعتمد على بعض الموظفين قليلي الخبرة وليس لديهم دراية ومؤهلات كافية لادارة استثماراتهم ومنها صناديق الاستثمار التي توسعت وكثرت بالكويت وبأشكال متنوعة واغلبها استثمر في الاسهم والعقار، والمواطنين قد تأملوا خيراً منها عندما استثمروا مدخراتهم فيها وكانت تدر عليهم عوائد سواء شهرية أو ربع سنوية أو سنوية بمقدار ٨% الى ٩% والآن خسرت مايقارب من ٢٠% الى ٣٠% من قيمتها الأساسية. والعجيب في الأمر بأن لازل هنالك شركات تمنح رواتب خيالية للادارة العليا ومكافآت وبونص وعندما تقرر ميزانيتها تفيد بأن لايوجد ارباح أو تقرر بعدم توزيع ارباح .

أن انقاذ هذه الشركات واموال المساهمين والمستثمرين لا يتم بأقراضها وضمانها من البنوك والحكومة ولكن يجب أن يتم تغيير ادارات هذه الشركات ووضع شروط ومواصفات مؤهلات وخبرات من يدير استثمارتها وتكون بموافقة الجمعيات العمومية و تحت رقابة البنك المركزي وأن ظلت نفس الادارات السابقة لن يكون هنالك استقرار اقتصادي و لن تحل الازمة المالية وسوف تعود مرة اخرى . كما يجب عليها إعادة هيكلتها ادارياً ومالياً وذلك بأختيار جهات استشارية

معتمدة محلية أو عالمية ومسجلة في بنك الكويت المركزي . كما انكشف خلال الازمة المالية العالمية بأن هنالك الكثير من الشركات العالمية التي تقوم بتقييم مائة البنوك والشركات وتصنيف مستواها لم تقوم بعملها بمهنية وقد ضللت المساهمين والمستثمرين بتصنيفها بأعلى المستويات قبل الازمة المالية بقليل وبعد حدوث الازمة المالية اهتزت هذه البنوك والشركات ودخلت في ازمة مائة وكذلك بعض مكاتب التدقيق والمحاسبة لم تقوم بدورها في أعداد ومراجعة ميزانيات الشركات بمهنية ،لذلك ارى لزاماً على بنك الكويت المركزي تشديد الرقابة على التقييم والتصنيف والميزانية التي تعدها هذه الشركات والمكاتب وأن تعكس الواقع وليس تضليل حتى لاندخل في ازمة مستقبلية .

الدكتور / عبدالله فهد العبدالجادر

مستشار تنظيم وإدارة

Phone: 99744654 | Fax: 22525575

abumishari1@yahoo.com

www.kuwaiticonsultant.com